دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظام العالمي صراع التعددية ، وأحادية القطبية
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	بغورة، صبحة
المجلد/العدد:	ع 51
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	أغسطس - شعبان
الصفحات:	24 - 27
رقم MD:	388756
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاشتراكية ، النظام العالمي الجديد ، الحرب الباردة ، الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، النظم الاقتصادية ، الرأسمالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/388756

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظام العالمي ..
صراع التعددية، وأحادية القطبية

صبحة بغورة

الجزائر

أن تكون قويًا، فهذا يتطلب توافر مجموعة من العناصر والمقومات، التي تتكامل فيما بينها، لتشكل مظاهر قوتك .. يسري هذا على الأفراد، وعلى الدول والجماعات، والشواهد من التاريخ كثيرة .. وفي العصر الحديث، جرت العديد من الأحداث المهمة، والوقائع الفاصلة، التي غيرت موازين القوى، وشكلت وجه العالم، غير مرة، حيث ساد نظام أحادية القطبية، ثم باد، ليملأ فراغه نظام تعدد الأقطاب، الذي أخذ فترته، ثم أفل، ليحل مكانه نظام ثنائي القطبية، الذي ساد إبان فترة ما يعرف بـ"الحرب الباردة"، ولما أفل، عادت القطبية الأحادية إلى الظهور من جديد.. هذا هو حال النظام العالمي، صراعات مصحوبة بموجة من المتغيرات، ما بين القطبية الأحادية، والثنائية، والتعددية.

ماهية النظام العالمي

من المفيد، بادئ ذي بدئ، أن نضع بين يدي القارئ، تعريفًا للنظام العالمي، باعتباره المحور الرئيس لحديثنا .. يقول موريس أسنت، "إنه النظام الذي يمثل أنماطًا من التفاعلات والعلاقات، بين الفواعل السياسية، ذات الطبيعية الأرضية (الدول)، التي تتواجد خلال وقت محدد"، بينما يعرفه هولستي، بأنه "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدنا، دولاً، أممًا، أو إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها، بتواتر معقول، وفقاً لعمليات منتظمة"، ويشير كينث بولدنغ، إلى أنه "مجموعة من الوحدات السلوكية التفاعلية، التي تسمى أمماً، أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية، كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة، من هذه الوحدات السلوكية، بأنها مجموعة من المتغيرات، التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها"، وفي تعريفه، يقول ستانلى هوفمان، إن "النظام العالمي، هو عبارة عن نمط للعلاقات، بين الوحدات الأساسية، للسياسة الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان، أو هيكل للعالم، وقد تطرأ تغيرات على النظام، مردها التطور التكنولوجي، أو التغيير في الأهداف الرئيسة لوحدات النظام، أو نتيجة التغيير في نمط وشكل الصراع، بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام".

ومن جملة التعريفات، التي وضعها نفر من كبار المفكرين، وخبراء السياسة الدولية، أوردنا فيما سبق غيضاً من فيضها، يمكن أن نخلص إلى أن النظام العالمي، يتسم بمجموعة من الخصائص، نبرزها في نقاط بعينها، على النحو التالي:

من حيث هيكلة البنيوي، فإنه يتشكل من وحدات مختلفة، (دول منظمات)، ويضاف إليها المؤسسات والشركات عابرة القارات، أو التي يطلق عليها البعض "متعددة الجنسية".

يجسد نسقاً من التفاعلات أو العلاقات، التي تتميز بالوضوح والاستمرارية.

هو في حالة حركة دائبة، قابلة للتغيير.

وقد يكون النظام العالمي، أحادي القطبية، أي يعتلي قمته الهرمية، دولة واحدة، لا ينافسها في القوة والنفوذ، أي من الوحدات الأخرى، المكونة للنظام.

وقد يكون ثنائي القطبية، حيث تتقاسم قمته، قوتان عظمتان، تمتلكان مصادر النفوذ والقوة، بصورة شبه متكافئة، ولا ينافسها أي من وحدات النظام الأخرى، ومن حيث العلاقات فيما بينها، فإن ثنائية القطبية، تأخذ أشكالاً متباينة، لعل أبرزها ما يعرف بعملية الاستقطاب Polarization ، حيث تتجمع الوحدات الأقل قوة، حول إحدى القوتين، وفقاً لمصالحها واتجاهاتها، وتأخذ بعض الوحدات موقفاً محايداً، (دول عدم الانحياز).

أما النظام الثالث، فهو نظام التعددية القطبية، حيث يكون عل القمة، ثلاثة أقطاب، أو أكثر، تكاد تتعادل مظاهر القوة والنفوذ، فيما بينها.

يذهب كثير من المؤرخين، إلى أن النظام العالمي، وفقاً للمنظور الغربي، بدأ يتشكل منذ نحو ٤ قرون خلت

نظرة تأريخية

ويذهب كثير من المؤرخين، إلى أن النظام العالمي، وفقاً للمنظور الغربي، بدأ يتشكل منذ نحو ٤ قرون خلت، وعلى وجه التحديد، عقب إبرام معاهدة وستلفاليا الشهيرة، عام ١٦٤٨م، التي أنهت الحروب الطاحنة، بين الممالك الأوروبية، ووضعت مجموعة من المبادئ، للصلح بين الفرقاء، كان من أهمها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الحدود السياسية، ووضع أسس للعلاقات الدبلوماسية، التي عرفت بـ (دبلوماسية المؤتمرات)، وإقرار مبدأ المساواة.

ومنذئذ بدأ النظام العالمي، يشهد المزيد من التطوير، وتبادل الأدوار، ما بين التعددية القطبية، التي استمرت حتى أوائل القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذه الفترة، حقبة التعددية الفضفاضة، التي غلب عليها طابع التحالفات .. ففي عام ١٧٠٠م، كان أقطاب النظام العالمي، الإمبراطورية العثمانية، وهولندا، والنمسا، وفرنسا، والسويد، وأسبانيا، وبريطانيا، بينما في أواخر القرن (الثامن عشر)، كانت التعددية القطبية، متمثلة في فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وروسيا.

وبداية من العام ١٨١٥م، تحول النظان العالمي، من التعددية القطبية، إلى الأحادية، عندما هيمنت الإمبراطورية البريطانية، وانفردت بقمة الهرم، على مدي خمسة عقود تقريباً، حيث بدأت في التقهقر منذ العام ١٨٧٠م، لتبدأ معها كل من إيطاليا، والنمسا، وفرنسا وروسيا، في تشكيل نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب، أضيف إليه أقطاب آخرين عام ١٩١٠م، وهم ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية .. وفي العام ١٩٣٥م، خرجت التمسا، من قيادة هذا النظام العالمي، المتعدد الأقطاب، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دخل العالم حقبة جديدة، أطلق عليها حقبة الثنائية القطبية، حيث تفردت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، بالقمة الهرمية العالمية.

الحر ب الباردة

ويمكن تفسيم هذه الحقبة، إلى أربع مراحل رئيسة، هي:

مرحلة الحرب الباردة، وامتدت من ١٩٤٧م، إلى ١٩٦٢م، وخلالها اشتدت درجة التنافس والتوتر بين القطبين، وتصاعدت حدة الاستقطاب الدولي، وكادت هذه المرحلة أن تنتهي بهلاك العالم، بعد أزمة الصواريخ السوفيتية، في كوبا.

مرحلة الوفاق، وهي ممتدة من ١٩٦٢م، إلى ١٩٧٢م، وخلالها انخفضت حدة التوتر، وتم التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا العالقة، وبدأ تعاون بين القطبين، في العديد من المجالات، وخرجت معاهدة سولت ١، إلى النور.

مرحلة الانفراج الدولي، وهي تمتد من ١٩٧٢م، إلى ١٩٧٩م، وقد توصل خلالها كل من كارتر، وبرجنيف، إلى معاهدة سولت ٢، للحد من انتشار الصواريخ العابرة للقارات، لدى كل طرف.

مرحلة الحرب الباردة الثانية، من ١٩٨٠م، إلى ١٩٩١م، وسببها رفض الكونجرس الأمريكي، التصديق على المعاهدة، برغم توقيع الرئيسين الأمريكي والسوفيتي عليها، وقد برر الكونجرس موقفه هذا، بأن ثمة تفوقاً نوعياً للولايات المتحدة، يجب ألا تفرط فيه، وأن التصديق على المعاهدة، يعني التضحية بمصالح أوروبا ..!!

وقد انتهت هذه الحقبة، من الثنائية القطبية، عام ١٩٩١م، وتحديداً يوم ٢٦ ديسمبر، حين أعلن رسمياً انهيار الاتحاد السوفيتي، وكان من تداعيات هذا الانهيار، سقوط جدار برلين، ومعه حلف وارسو، وتهاوت الاشتراكية في كل من المجر، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبدأت حكومات هذه الدول، في الأخذ بنظام السوق، والديمقراطية الغربية، وبالطبع كان الرابح الأكبر من هذا الانهيار، الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت بتشكيل نظام عالمي جديد.

أحادية القطبية

يقول شارل كراوتهامر، المحلل والكاتب السياسي الأمريكي المعروف، إن الانهيار الفجائي، الذي أصاب الاتحاد السوفيتي، هيأ المسرح الدولي، لكي يكون فيه لاعب واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت في اتخاذ عدد من الإجراءات، لتأكيد انفرادها بالقطبية، في مقدمتها فرض النظام العالمي الجديد، (العولمة)، الذي نعته دوبير بأنه "الطريق الأمريكي للحياة على كوكب الأرض"، وخرج الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش، ليخاطب شعبه، وهو يرتدي ملابس استعراضية، مثيرة للانتباه، رسمت عليها خريطة العالم، قائلاً عبارات أكثر إثارة للانتباه، منها "امريكا الزعيم الجديد للعالم" و"فرض القانون العالمي".

وبحسب غير واحد، من كبار المحللين السياسيين، فإن أحادية القطبية، على الطريقة الأمريكية، تشكل خطر كبير على العالم، ومن ثم على الولايات المتحدة نفسها، باعتبارها جزءاً من هذا العالم، ومن مظاهر ذلك، إهدارها للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل معاهدة حظر انتشار الصواريخ، واتفاقية كيوتو لضبط المناخ العالمي، وتعمد تهميشها للمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، حيث تجاهلت معارضة الدول الأعضاء الدائمين في

المجلس، وقامت بغزو عسكري للعراق، وأشاعت مقولة "أوروبا العجوز" بقصد التقليل من شأن الدول الأوروبية، التي تعارض سياستها، واستثنت منذ ذلك حليفتها بريطانيا.

لقد بدأ لاعبون جدد، يتأهبون للمشاركة الفاعلة، في تشكيل النظام العالمي الجديد

وإذا كان البعض يرى بأن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية، بالقطبية الأحادية، قد انتهى مع مطلع الألفية الثالثة، فإن ثمة من يرى بأن النظام العالمي، ما زال يعيش مرحلة الأحادية القطبية، ولكن "أحادية فضفاضة"، بحسب وصف سيوم براون، أستاذ التعاون الدولي، في قسم العلوم السياسية، بجامعة براندیز، حيث "صارت بعض أطراف النظام، تتمتع بالاستقلال الحقوقي، عن مركز السلطة، وبقدر غير قليل من الاستقلال السياسي، غير أن الأطراف الرئيسة، وأكثرية الجهات الأخرى، تبقي رغم ذلك القدر من الاستقلال الذاتي، خاضعة جوهرياً لنفوذ مركز الهيمنة، أو السلطة الوحيدة للنظام، على الأقل فيما يختص بعلاقاتها الدولية المهمة".

المستقبل للتعددية

والمتتبع لتطور النظام العالمي، يجد أنه لا ينفرد به شكل واحد من أشكال القطبية، بل تتناوب عليه كل الأشكال، من الأحادية، والثنائية، والتعددية، وأن ما شاهدته السنوات الأخيرة من أحداث، منها الفشل الأمريكي، في كل من العراق وأفغانستان، والأزمة المالية العالمية، وتصاعد المارد الصيني، يؤكد على أن نظاما عالمياً جديداً، تبدو ملامحه في الأفق، ممثلة في محور تحالف إستراتيجي، بين عملاقي الطاقة، روسيا وفنزويلا، وتقارب إستراتيجي بين روسيا والصين والهند، وانطلاق منظمة شنغهاي للتعاون الدولي.

وفي لقاء معه، أشار الرئيس التركي عبد الله غول، إلى أن "العالم لا يمكن أن يدار من جانب قوة واحدة، هي أمريكا، التي عليها أن تتقاسم قوتها مع العالم، وأن العالم لا يمكن أن يتشكل وفق إرادة قوة واحدة، فثمة أمم وشعوب، يجب أن تكون شريكة في القرار، إن هناك نظاماً عالمياً جديداً، سيسفر عن حرب القوقاز".

لقد بدأ لاعبون جدد، يتأهبون للمشاركة الفاعلة، في تشكيل النظام العالمي الجديد، هم روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان .. وكان الرئيس الروسي السابق بوتن، قد وقع على وثيقة (إستراتيجية السياسة الخارجية للاتحاد الروسي)، جاء فيها "إن روسيا ستسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب، للعلاقات الدولية، يعكس بصورة واقعية، التنوع الذي يتسم به العالم الحديث، بكل ما يموج به من مصالح، متعددة، ومختلفة" ..

نظام عالمي جديد

أذكر سنوات انتشار المذهب الاشتراكي والشيوعي في السياسات الاقتصادية بالعديد من دول العالم أن تعرضت لانتقادات من طرف بعض الاشتراكيين المتحمسين حينما أكدت أن النظام الرأسمالي نظام "سائد ومسيطر" وقد برهنت حينها على صدق ذلك بأن المعاملات التجارية التي كانت تتم بين دول المعسكر الاشتراكي نفسه كانت تخضع لما تحدده السوق الدولية من أسعار، وأن هذه الأسعار في حد ذاتها كانت تتحدد وفقاً لقانون "العرض والطلب" وما قانون العرض والطلب إلا أولى السمات الرئيسة للنظام الرأسمالي، وأنه هكذا وجدت دول المعسكر الاشتراكي نفسها تتعامل فيما بينها وفق منطق النظام الرأسمالي، لذلك كان هذا النظام وما زال سائداً ومنتشراً في كل دول العالم ومسيطراً على تعاملاتها التجارية.

جاء انهيار النظام الاشتراكي لاحقاً ثم تفكك دول المعسكر الشيوعي واتجاهها إلى إقامة نظم اقتصادية جديدة تقوم على أسس النظام الرأسمالي، ليتأكد بعد سنوات أن هذا النظام فعلاً يبقى سائداً ومسيطراً، وأنه كما كان صالحاً لإقامة اقتصاديات حرة وقوية في دول كان ينظر إليها بعين الحسد في مواجهة اقتصاديات اشتراكية اتسمت بكونها "ديماغوجية" أكثر منها اقتصادية، فإنه كذلك اليوم يبقى هو النظام الاقتصادي الوحيد الذي تسير على أسسه كل الاقتصاديات الوطنية في العالم، وتتم به التعاملات التجارية الدولية على مختلف مستوياتها الثنائية والإقليمية حتى أن من تأخر من بعض الدول عن اللحاق بركب هذا النظام أصبح في مواجهة احتمالات التخلف بل، وسيخسر الكثير من المكاسب.

من عوامل قوة النظام الرأسمالي أنه يرفض الرداءة، فآلية السوق تفعل فعلها تلقائياً فتلفظ السيئ من المعروض ويبقى من تؤهله معايير الجودة في حلبة المنافسة، والطلب هو من يحدد من بين المعروضات من السلع والخدمات ما هو الأجدر والأصلح للبقاء إلى أن يأتي منتوج آخر ذو قيمة استعمالية أجود

يعيد خريطة توزيع الطلب، وهكذا تبقى مؤسسات الإنتاج تتلمس دوماً احتياجات السوق، وهذا في حد ذاته من دواعي تعزيز روح الإبداع والابتكار لأغراض ربح معركة المنافسة في الإنتاج والتسويق والمستفيد الأكبر بطبيعة الحال هو المستهلك الذي سيستفيد، وبالإضافة إلى ذلك من فضائل التنافس حول الترويج التجاري من خفض للأسعار وأشكال المميزات الأخرى الممنوحة على سبيل الإغراء.

إن نظاماً يملك مقومات البقاء بعد سنوات من المنافسة الشرسة أمام نظم أخرى انتهت إلى الزوال على يد أنصارها أنفسهم لا يمكن إلا أن يكون ناجحاً .. حيث لم ينشأ بعد نظام آخر بديل للنظم الاشتراكية أو الشيوعية الزائلة بل اتجهت مختلف الأطراف إلى اتخاذ مبادئ الرأسمالية أساساً لنظامها الاقتصادي الجديد على مجتمعاتها من توسيع مجال حرية الممارسة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في إثراء منظومة العمل الوطني في مجال التنمية، وتراجع تدخل الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق، إلى تحرير التجارة الخارجية في مجالي التصدير والاستيراد، .... والتساؤل المحير في هذا الموضوع يتعلق بمقولة يرددها البعض حول ما يسمى "النظام العالمي الجديد" الذي أصبح مادة إعلامية واسعة التناول، فكيف لنظام اقتصادي قائم وناجح أن يتغير؟ وما مبررات هذا التغيير؟ وإلى أي نمط اقتصادي آخر سيقودنا التغيير؟ بل وأي جديد يمكن أن يحمله هذا النظام العالمي ..؟ في الحقيقة لا أرى إجابات محددة عن هذه التساؤلات باستثناء ما يدعيه البعض أن النظام العالمي الجديد هو من وضع قطب النظام الرأسمالي في العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية وأن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش هو من دعا إليه خلال سنوات التسعينيات، لكن بالرجوع إلى ما قاله وبالحرف الواحد نقرأ ما يلي: "We are facing a new international ordre" "ويلاحظ أنه لم يقل System" "أي نظام بل تفيد الترجمة أننا في مواجهة "ترتيب" عالمي جديد وليس نظام عالمي جديد، وقد يفهم من أبعاد هذه الكلمة أن المقصود يتعلق بشأن سياسي وليس بالضرورة أن يكون اقتصادياً في الأساس حتى ولو كان أكيداً لدينا أن كل شأن السياسي دائماً ذو خلفية اقتصادية، والواقع حالياً أنه حتى الآن لم يبرز أي مؤشر على اتجاه يرسم معالم طريق السير نحو نظام عالمي جديد لأنه من غير المنطقي استبدال النظام الحالي الناجح وهو النظام الرأسمالي بنظام آخر، فالتوجه الرأسمالي منتصر ويؤخذ به على نطاق عالمي واسع لذا فهو غير مطالب بتغيير نفسه لأن المطالب بالتغيير هو من فشل في ضمان استمرارية وجوده وأخفق في فرض مشروعه، كما أنه لم يتطرق أحد حتى الآن إلى مجرد تحديد المنطلقات الأساسية لهذا النظام وإلى رسم ملامحه الرئيسة بل وحتى إلى تسميته.

هناك من سيسوق بعض المصطلحات الجارية في القاموس الاقتصادي الحديث للتدليل على حقيقة النظام العالمي الجديد، وأرى أن أستبق ذلك بتوضيح مدلولات المصطلحات التالية أولاً:

- العولمة، وتعني الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الدولية.
- الشمولية، يقصد بها الشركات المتعددة الجنسيات وتكوين مناطق نفوذ لتصريف منتجاتها.
- التجارة الدولية، وهي تجارة مقننة عبر قنوات رسمية تخضع لأحكام القوانين المعمول بها دولياً.
- التجارة العالمية، تخرج من إطار الدولة وتظهر في ظل اتفاقيات توافقية بين الشركاء.

وكما هو موضح لا تعني المصطلحات المذكورة أنها معالم لنظام دولي جديد، فالمذهب الرأسمالي منذ نشوئه دائم التجدد على مراحل تاريخية مختلفة لكن مبدأه الأساسي لم يتغير، وما العولمة إلا مرحلة من مراحل تطوره ونتاج طبيعي لتطور النظام الرأسمالي، التفكير الموضوعي يرفض أن تكون أقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة مطالبة بتغيير نظام قادها إلى النجاح والانتصار على باقي المذاهب الاقتصادية الأخرى، وحتى النظام العالمي القائم منذ الحرب الباردة والمتمثل في منظمة الأمم المتحدة لم يتغير، الذي تغير هو موازين القوى بين الدول الكبرى وترتيبها، فمبادئ الأمم المتحدة لم تتغير، ومبدأ التنافس بين الدول الكبرى لم يتغير، والذي تغير هو اختلاف هذه الدول على حجم نصيبها من "الكعكة" أي من الثروات العالمية ومناطق النفوذ وليس على مبدأ الاقتسام.

هل من حق الدول المتخلفة أن تطمح إلى إقامة نظام اقتصادي يراعي فقط تخلفها ويرأف بإنسانيتها ويرحم ضعفها، يداوي أمراضها ويقضي على أميتها ولا يستغل جهلها، إذا كان كذلك فهل من المعقول أن تأمل هذه الدول وتمني النفس بنظام يقال إنه عالمي ويوصف بأنه جديد يتنازل عن كل ما حمله من مبادئ وقيم رفعت أمماً عالياً وحلقت بها نحو آفاق لا محدودة من العلم والمعرفة، إن هذا الوضع بحذافيره هو وراء الترويج الخاطئ لفكرة النظام العالمي الجديد وهي دعوة مضللة تعكس تطلع دول العالم المتخلف إلى أي نظام مهما كان غير ذلك الذي أدى إلى التقدم الحضاري لدول أخذت بأسباب القوة والمنعة، وما عداها استسلم للأوهام والأحلام فبقي يدور في حلقة مفرغة من التيه والتخلف.